

غسان تويني: المعرفة والحكم في العالم العربي

حيث يكاد الاعتماد على المساعدة الأجنبية والعلوم الأجنبية يكون تاماً. فتمجيد الحكام ونظمهم يؤدي إلى مساواة الحاكم بالأمة، مما جعل التسليم المطلق للحاكم إلزامياً، وبذلك جعل اضطهاد الفكر الحر أمراً مقبولاً. انظر الأعداد اللامتناهية من السجناء المخالفين للنظام، فالقيادة لا تُسأل؛ والسلطة الحاكمة - أياً كان فسادها وتسلطها- فوق المحاسبة أو المساءلة.

حتى الأدب الإبداعي، ناهيك عن الكتابات الفلسفية الإبداعية، لم يكن مقبولاً وغالباً ما تعرّض للرقابة. ومن ثمّ كانت مساهمة الانفتاح الفكري في آفاق الثقافة الحديثة أقرب إلى العدم، وغير مرغوب فيها و"هدامة"، إلا من خلال نوافذ فرص محدودة كلبنان وبعض المواقع على الإنترنت غير الخاضعة للرقابة.

كل هذا كان سيبدو كالكاريكاتور لولا أنه ينعكس على حقيقتين رئيسيتين قابلتين للقياس، وهما:

(1) تدني مستوى المعرفة بالقراءة والكتابة، وتراجع عدد القراء، كما يتجلى ذلك في الكتابة وفي النشر.

(2) هجرة الفنون الإبداعية التي ترفض الامتثال. فانطوا الفنون إلى الداخل أنتج أنواعاً أو أشكالاً غريبة من الفن السيريالي الذي يستعصي على الفهم.

وولدت أجسام سياسية غريبة تزاوجت في ظلها الاستهلاكية المفرطة أحياناً مع اندماج الابتكار.

ومن هنا كان المنظر المكبت لعالم عربيّ تدير الثروة الهائلة فيه، بصورة غير قانونية، نُظّم طاغية تكدّس الثراء الفاحش. فانخفض الإنتاج ما عدا إنتاج النفط؛ وانخفضت حصة العالم العربي في التجارة الدولية.

وأصبح الناس يعيشون في حالة من الجهل والفقر تستعصي على الوصف لا يكادون يستفيدون من الثروة المتراكمة. إنهم يجهلون حتى أبسط حقوقهم في التمرد أو الثورة، ومردّ ذلك في الغالب إلى كونهم محرومين على كلّ حال بقوة غاشمة، هي الحليف الموضوعي لاستغلال الاستعمار الجديد. انظر العراق!

ونتيجة لذلك، كانت المحصلة السياسية لهذا الوضع في السياق الراهن شعوراً بالإخفاق الهائل، وفي الوقت نفسه بحثاً عن "البراءة" من خلال الدعوات - في هذه المرحلة مجرد دعوات - إلى البحث في شيايا الروح وإلى النقد الذاتي.

من الأسباب الرئيسية، إن لم يكن السبب الرئيسي لبطء التقدم - وربما وقف التقدم - نحو التعلم والنهوض بالمعرفة في العالم العربي فشل الأنظمة الحاكمة العربية، في الاتصال بالمعرفة بأبعادها المتعددة.

بديهي أن الحكام لم ولن يكونوا "الملوك الفلاسفة" الذين تحدث عنهم أفلاطون في جمهوريته - ولم يكن يتوقّع منهم أن يكونوا كذلك في المقام الأول - لكن، بعبارة أبسط وأكثر عملياً يترتب على ذلك ما يلي:

● إن انبثاق هؤلاء الحكّام من سياق مغلق ومحدود قد أدّى بهم إلى رفض أي شريك في الحكم يدعو إلى تقدّم التعلم أو يكرس نفسه لتقدّم التعلم، وتحسين نوعية التعليم والثقافة كهدف للدولة، أو يكون ملتزماً بممارسة الحرية الأكاديمية كشرط مسبق للتقدّم الحقيقي.

● كما أنّ عدم إيمانهم بضرورة السعي، بل حتى أولوية السعي إلى التغيير الثقافي القائم على قيم إنسانية كالتي نادى بها العرب في نهضتهم في القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي رفضت وسحقت منذ عام 1920، قد ارتبط بظهور التطرف الديني والتفسير الاعتباطي الذي يخدم مصلحة المفسر نفسه.

● وأدّى رفض حرية الفكر والتعبير في التعليم الرسمي، بما في ذلك التعليم الجامعي العالي، إلى ما يشبه غياب الاستثمار في البحث، لا سيما البحث العلمي. فسيطرة أيديولوجيات الدولة والثُج الاستبدادية تؤدي أحياناً إلى ما يشبه الظلامية، وإلى عرقلة أو انعدام الابتكار أو المعايير الكافية للتعليم الصحيح. وهذا قلل إلى أبعد حدّ ممكن التقدم التكنولوجي الحديث، والخطاب والمناقشات الموجهة نحو المستقبل.

ولم يكن غياب الفكر الناقد بوجه عامّ إلا ظلاً أو نتيجة للحكم المطلق. وكانت نتائجه البديهية التجمّد في أيديولوجيات عفى عليها الزمن تغلغت في عقول وأنفس أغلبية كبيرة ممن يُسمّون بالفكرين الذين تروّوا على تفسيرات دينية متعصبة للقيم والمثُل. وفي نُظُم القيم هذه اعتبرت أيّ أفكار تتسم بالتحديّ هرطقة يعاقب عليها. وفي أحسن الأحوال، فإن الكثير من الفلسفات الثورية التي تم تسويقها على أنها مفاهيم وسياسات ومثُل ذاتية - على حدّ وصف أصحابها، لم تصمد أمام امتحان التاريخ والزمن. وأسهمت هذه "الفلسفات" في الهزائم التي وقعت في كل ميدان تقريباً، ولم يُستثن منها الميدان السياسي والدبلوماسي والعسكري،

● مراكز البحث الأجنبية، مثل المركز الفرنسي للبحوث والوثائق (السيداج) في مصر، والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى - ايفبو (السرموك سابقاً) في لبنان والأردن وسورية. ومن سماتها إنتاج مطبوعات تضاهي ما تنشره المؤسسات الوطنية، والتوجه نحو المساهمة في عملية الإنتاج المعرفي على الصعيد القطري، كما تعتبر "متنفساً" لمتنحي المعرفة المتطلعين للعمل الأكاديمي "المتحرر" من الرقابة.

إن التشخيص المقدم حول أطراف إنتاج المعرفة، والعلاقات فيما بينها في الوطن العربي، يؤكد على تناقض الأنماط المعرفية، وعلى تعدد ولاءات منتجيتها، فضلاً عن سعي الدول والأحزاب السياسية المعارضة أو المحالفة لتسخير المعرفة لخدمة التطلعات السياسية، وانتقاء العناصر المعرفية التي تحقق ذلك، إضافة إلى تشتت الجهود المعرفية داخل النخبة المثقفة. ولا شك أن هذا يمثل عائقاً جوهرياً في سبيل إنتاج مجتمع المعرفة، خصوصاً عندما تستخدم المعرفة وسيلة للأهداف السياسية أو وسيلة للولاءات الداخلية أو الخارجية. ويستلزم ذلك إعادة النظر في الخريطة المعرفية، وللمتدخلين فيها، بغية مأسستها وإكسابها طابعاً مستقلاً يؤدي إلى إشاعة المعرفة، وإلى الإيمان بها كقاعدة لكل تنمية إنسانية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

معوقات إنتاج مجتمع المعرفة: عدم استقلال السياسي عن المعرفي

يشكل عدم الاستقرار السياسي واحتدام الصراع والتنافس على المناصب، النابع من الافتقار لقاعدة ثابتة ومقبولة للتداول السلمي على السلطة، أي للديمقراطية، عائقاً أساسياً أمام نمو المعرفة وتوطنها النهائي وترسخها في التربة العربية. فمن النتائج الرئيسية لهذا الوضع السياسي غير المستقر تحويل مسألة الأمن إلى بند رئيسي في جدول أعمال السلطة السياسية. وهذا ما يقود بشكل حتمي إلى اضطرابها إلى تكريس القسم الأكبر من الاستثمارات في قطاعات ضمان أمن النظام. وغالباً ما تكون الضحية الرئيسية لتقليص الإنفاق الحكومي في الميادين الأخرى لصالح تنمية وسائل الأمن هي ميادين النشاطات التي لا تعطي فائدة ومردوداً مباشريين وسريعين. ومن الطبيعي أن تكون قطاعات الثقافة والمعرفة والبحث العلمي هي القطاعات التي تتعرض قبل غيرها إلى الإهمال، سواء من حيث الاهتمام السياسي أو من حيث

تخصيص الاستثمارات المادية. ويكفي لإدراك ذلك مقارنة حصة المخصصات للبحث العلمي في البلاد العربية مع مثيلاتها في العالم الصناعي - بل حتى في البلدان النامية نفسها.